

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصارف الإسلامية

ورقة: الشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الماهية و
المجالات والتطور التاريخي

اعداد: د.أزهري الطيب الفكي أحمد

مدير عام سوق الخرطوم للأوراق المالية

الاول من اكتوبر 2018 م

دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

الشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية

الماهية و المجالات والتطور التاريخي

تقديم:

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية تحظى باهتمام كبير من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، كما و تعزز من فرص نجاحها في مجتمعها من خلال الإرتقاء برفاهية ذلك المجتمع ، وتؤكد إلتزام المؤسسة تجاه المجتمع الذى تعمل فيه و وفائها وإنتائها للدولة من خلال القيام بدور مسئول تجاههما من خلال كافة أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي و الإنساني)

مفهوم المسؤولية الاجتماعية النشأة والتطور:

المسؤولية بمعنى العام تعني إقرار الفرد بأفعاليه وإلتزامه بها، واستعداده للوفاء بها مع تحمُّل نتائجها ، وعلى هذا عرفت المسؤولية الاجتماعية على مستوى الأفراد والجماعات الإنسانية منذ القدم وذلك عبر ممارسة سلوكيات وأنشطة معينة، يكون الهدف العام منها تعميق روح المبادرة، والمشاركة جنباً إلى جنب مع بقية أفراد المجتمع الواحد ، حيث عرفت الإنسانية عمليات النفير والتعاون لمساعدة أفراد القبيلة ، كما عرفت على مستوى الجماعات سواء داخل الأسرة الواحدة أو فيما بين الأسر والقبائل حيث تتضافر جهود الجميع مُشتركةً من أجل الإسهام الفعّال في بناء مجتمعهم فى جو يتسم بسيادة روح المبادرة والمسؤولية. ومع ظهور الأديان ترسخت المفاهيم الاجتماعية السمة، حيث جاءت الأديان مؤمنة لمكارم الأخلاق ، كما ركز الإسلام على سيادة مبادئ التكافل الاجتماعي من صدقات، و زكاة، وأوقاف وغيرها من أعمال البر والتقوى. و مع انطلاق الثورة الصناعية و سيادة معايير الربحية و سيطرة القطاع الخاص و آليات السوق ظهرت الحاجة لدور ملزم للشركات في التنمية الاجتماعية . أما مفهوم المسؤولية الاجتماعية فقد إرتبط تطوره بالأحداث الكثيرة والكبيرة التى شهدها العالم في القرن العشرين فى المجال الأقتصادي والإجتماعى كالحروب والكساد الكبير وغيرها من الأحداث العالمية التى جعلت العلاقة بين المجتمع ورجال الأعمال تتأثر بمراحل¹ الثورة الصناعية ثم ظهور دولة الرفاهية في منتصف القرن العشرين إلى أن وصلنا لمرحلة العولمة ، حيث ساهمت هذه المراحل في بروز قضايا اجتماعية واقتصادية وثقافية أثرت بشكل كبير في تشكيل الحياة وتغيير العلاقات بين المكونات الاقتصادية المختلفة. وخلال هذه الحقبة لفت شلدون Sheldon الإنتباه الى أهمية مؤشرات الأداء الاجتماعي ، حينما أشار إلى أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي و المنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلتزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد ، و مع استجابة عدد من منظمات الأعمال لهذه الرؤية ظهرت تشريعات تضيف على هذه الأفكار سمة الإلتزام إذا رغبت المؤسسة في الاستمرار و عليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين و جمعية المحاسبين الأمريكية و دراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بعد وضع الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال.ومن ثم طالب مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز منظمات

1- مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض_ اصدارة تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركا- سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات 1431هـ -2010م – إعداد مركز مراس للإستشارات الإدارية.

الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي، أما في فرنسا فقد نادى الجمعيات المحاسبية المهنية بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها.

ويرجع البعض² مصطلح المسؤولية الاجتماعية إلى القرن الثامن عشر الميلادي؛ حيث أعلن المفكر الاقتصادي الكبير " آدم سميث " أن احتياجات ورغبات المجتمع سوف تتحقق على أفضل وجه بفضل التعاون بين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع، ووجهة النظر هذه مازالت تشكل الأساس لاقتصاديات السوق في وقتنا الحاضر. ونتيجة للجدل الواسع الذي دار حول العلاقة بين منظمات الأعمال برزت عدت اتجاهات تأسس لهذه العلاقة بشكل واضح قام عالم الاقتصاد الأمريكي (ميلتون فريدمان)³ بتعريف هذه العلاقة بقوله: "إن المسؤولية الأساسية لمنظمات الأعمال في النظام الاقتصادي الحر تتلخص في تحقيق الأرباح بشرط ألا يتعارض ذلك مع القاعدة الأساسية للمجتمع، سواء ما هو موجود منها في القوانين أو في الأعراف و القيم الاجتماعية". أما (هاورد باون) فقد أصبح يُلقب (بأبي المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال) بعد إصداره كتابه (المسؤولية الاجتماعية و رجل الأعمال) حيث أسس أول تعريف لهذا المفهوم بأنه: "التزام منظمات الأعمال بأداء أنشطتها بحيث تتوافق مع أهداف و قيم المجتمع".

أما في الستينيات فقد طور (كيت ديفد) القانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية، و في السبعينيات برزت نظرية أصحاب المصلحة، وخلال الثمانينات كثرت الكتابات التي تهدف إلى تعريف ماهية المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال على وجه التحديد والتوصل إلى كيفية قياس عوائدها على منظمات العمل³. ومع بداية التسعينيات خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي عقد عام 1992م تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير، حيث أطلق المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة برنامجا في عام 1998م يهدف إلى التحديد الدقيق للمسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال وكيفية تحويله من مجرد مفهوم نظري إلى ممارسات عملية في منظمات الأعمال، ثم أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة في عام 2000م مبادرة الاتفاق العالمي، التي تدعو المنظمات إلى الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها تشمل: حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الفساد وغيرها⁴ ومن ثم تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات فلم تعد مجرد تبرعات وهبات تقدمها لمجتمعاتها، وإنما أصبح يمثل الإهتمام بالمشكلات الناجمة عن حضور الشركات في المشهد الاجتماعي وتحركها في الفضاء الإقتصادي، والمبادئ الأخلاقية اللازمة لحكم العلاقة بين الشركات والمجتمع⁵، وقد انتقل التركيز إلى دائرة الحساسية الاجتماعية الإستباقية التي لا تقف علي مجرد منع الأضرار بالمجتمع، بل إلى مبادرة الشركات ومساهمتها الفاعلة في المنح والاهتمام بقضايا المجتمع الذي تعيش فيه وتعمل ضمنه وإن لم تكن القضايا لها علاقة مباشرة بمجال عملها.

² كيسولة معرفية: مصطلح المسؤولية الاجتماعية - muntada.islamtoday.net - 2013/9/5م

³ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية (الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية و المحليات و القطاع الخاص و المجتمع المدني)، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية المنامة -البحرين، بدون رقم طبعة، بدون سنة طبع، ص: 37-38.

⁴ - نجم، عبود نجم، أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث و دراسات) طبعة 2006، ص: 127-128

⁵ - وهيبه المقدم - دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

ماهية المسؤولية المجتمعية:

لم يكن مفهوم المسؤولية المجتمعية شائعاً ومتداولاً في أوائل القرن العشرين بنفس الوضوح والطرح المتعارف عليه حالياً خصوصاً في البلدان العربية ، حيث كانت تسود فكرة تعظيم الأرباح في منظمات الأعمال وبشتى الوسائل كما هي الحال في بقية بلدان العالم . إلى أن استخدم مصطلح "المسؤولية الإجتماعية لأول مرة عام 1923 م حين أشار (شلدون) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية إجتماعية ، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أدائها لوظائفها المختلفة، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدمت لجنة هوثاينز في سنة 1947م مصطلح "المسؤولية الاجتماعية" في تقريرها الخاص بوضع ضوابط اخلاقية للصحافة للتوفيق بين حرية الصحافة وبين المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية. وفي عام 1953 م صدر كتاب Bowel بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ثم برزت عدة إجتهادات لوضع تعريف واضح ودقيق لمفهوم المسؤولية المجتمعية . حيث عرفها بعض الباحثين بأنها " جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التدبيرية التي تعتبر تطور ورفاهية المجتمع هدفاً لها . وتشمل المسؤولية المجتمعية بمفهومها الواسع والشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة لكنها مترابطة تتمثل بمصالح وحاجات كل من المنظمات الانتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع كما أن نشاطات المنظمة من حيث النوعية تصنف إلى نشاطات حماية البيئة والتفاعل مع المجتمع المحلي وحماية المستهلك والنشاطات المتعلقة بالعاملين . و من التعريفات التي أطلقت علي مصطلح (CSR) المسؤولية المجتمعية للمنظمات) ما كتب في عام 1975 بواسطة Elias Epstein &، حيث عرف Corporate Social Responsibility بأنها الإفصاح عن بعض أعمال المؤسسة، فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية من ناحية أدائها أو تأثيرها في المجتمع، ونورد هنا أشهر التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية:

تعريف البنك الدولي للمفهوم : مفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility لرجال الأعمال وفقاً لمبادئ البنك الدولي هي عبارة عن التزام أصحاب الأنشطة التجارية ومنظمات الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة و التنمية في آن واحد. وهو يتماشى مع تعريف بيتر دراكر (Peter Drucker) الذي عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها عبارة عن " التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعاً لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة⁶.

تعريف المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية

⁶ - صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاريع القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، 23-25 مارس 2009.

وتعرف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بأنها "التطوع الذاتي للمنظمات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل ، فهي مسؤولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع ، وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على المنظمة احترام القوانين ، والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي أبرمتها مع مختلف الأطراف ، وحتى تؤدي المؤسسة هذه الوظيفة بشكل جيد يفترض أن تدخل في شراكات محدودة مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو إدراج اهتمامات المنظمة للمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقيات واحترام حقوق الانسان والمستهلك سواء في أنشطتها التشغيلية أو في وضعها لاستراتيجيتها"⁷. كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها " طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى". أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فقد عرفها بأنها " الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"⁸. وقد أدخل المنتدى الدولي لقادة الأعمال موضوع الإنفتاح والشفافية صراحة في تعريفه حيث عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تعنى : ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالإنفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة. وصُممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين".

تعريف منظمة الأيزو للمسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالنسبة لمنظمة الأيزو هي التي تعبر عن مسؤوليتها تجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك أخلاقي من خلال :

- التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع.

- الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه المجموعات الضاغطة.

- احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية. - جعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها. حيث تنص مواصفة الأيزو (26000) على أنها : " هي الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها، على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والإمتثال للقانون المطبق والجهات العاملة في الدول".

تعريف المعهد العالمي للفكر الإسلامي : ويعرفها بأنها هي (عبارة عن التزام المنظمة بالمشاركة في عمل الصالحات عند ممارسة أنشطتها تجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة بها نتيجة التكليف الذي إرتضته في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف النهوض بالمجتمع غير

⁷ - Lemercier, la Responsabilité sociale des entreprises, Association membre de l'union sociale pour l'habitat, 2006, P 2.

⁸ - www.wbcsd.org

الإسلامي بمراعاة عناصر المرونة والاستطاعة والشمول والعدالة)9. ومن المؤكد أنه قد لا ينطبق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في هذا العصر على ظروف نشأة وتطور الأعمال الخيرية والوقفية الاجتماعية والإقتصادية في تاريخ الحضارة الإسلامية , إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن شمولية المفهوم الإسلامي للعمل الخيري تستوعب الفهم الحديث خصوصا المجالات الرحبة للوقف الإسلامي والوصية ومختلف أبواب الصدقة والإحسان.

مما سبق يتضح كثرة وتعدد التعريفات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية كغيرها من المفاهيم التي ترتبط بجوانب عديدة وتخصصات مختلفة (تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، فالبعض ينظر إليها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها والبعض يراها عبارة عن إلتزام أخلاقي وأدب إداري يجعل من المنظمة عضوا فاعلا في الحياة الاجتماعية وحماية البيئة ويؤمن على المصالح المتبادلة التي تحكمها ضوابط أخلاقية وقانونية واقتصادية، تهدف لتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن للشركات تعظيم أرباحها وعوائدها الاقتصادية وتمكن المجتمع من التمتع بحياة كريمة وبيئة معافاة تراعى حقوق الأفراد والجماعات في كل مناحي الحياة. ونرى أن التعريفات كلها متطابقة إلى مدى بعيد وتتناسب مع الظروف والوقت والمجال الذي ينظر منه لها وجميعها ترتبط بخصائص مشتركة أوجزها الدكتور /صالح سليم الحموري في الآتي:

الخصائص المشتركة للمسؤولية :

وفقا الدكتور /صالح سليم الحموري هنالك خصائص مشتركة جمعتها عديد من التعريفات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وهي تشمل :

1. الإقرار بطوعية مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.
2. تكامل السياسات المجتمعية والبيئية والإقتصادية في الأعمال الإدارية اليومية للمؤسسة.
3. تقبل المؤسسات للمسؤولية المجتمعية لكونها واحدة من الأنشطة الأساسية الراسخة في أنشطة المؤسسة الإدارية والإستراتيجية.
4. عملية تشاركية تقوم بها المؤسسات لتعظيم القدرة التشاركية بالتنمية.
5. تقوم بها مختلف المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها .

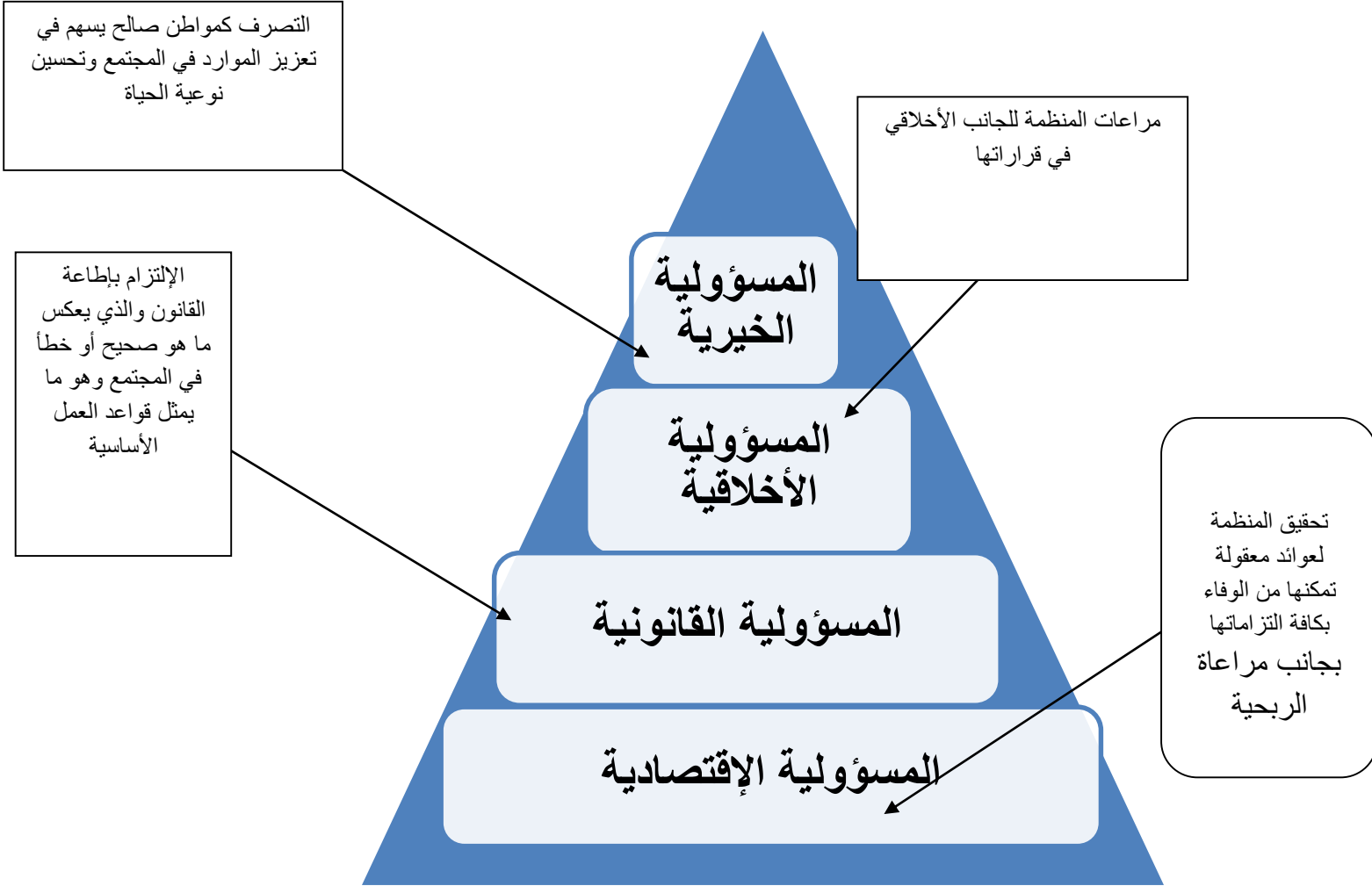
أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

وفقا لكارول Carroll فإن المسؤولية الاجتماعية تشتمل على أربعة أبعاد جوهرية رئيسية وهي: البعد الاقتصادي والبعد الأخلاقي بجانب البعد القانوني والبعد الخيري ، وفي هذا الإطار قدم كارول Carroll مصفوفة بين فيها عناصر هذه الأبعاد الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة، حيث أن فهمها يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في

9- أ.صالح سليم الحموري – البرنامج التدريبي المتقدم في تأهيل متخصصين في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات – ترجمان للاستشارات الإعلامية – دبي 2011م , ص (16و17)

العمل ومتطلبات المساهمة في تلبية حاجات المجتمع وخاصة في النواحي الاقتصادية والقانونية حيث يتوقع المجتمع من منظمات الأعمال أن تلعب دورًا أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري، وبما ان هذه الأبعاد متداخلة العناصر فقد وضع كروول هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط فيما بينها كما في الشكل أدناه¹⁰:

هرم كروول Carroll للمسؤولية الاجتماعية



يرى البعض¹¹ أن هناك اختلافًا في الوصف الاصطلاحي للمسؤولية الاجتماعية للشركات مع ما هو موجود في ثقافة المجتمع الإسلامي، بجانب التداخل بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) وبين مفهوم العمل الخيري. عليه فهم يخالفون كارول الرأي في قضية التداخل بين المصطلحات، إذ انهما يتفقان شكلاً ويختلفان مضموناً، وأن كثيراً من الجهات بما فيها الشركات تستخدمهما بشكل تبادلي.

¹⁰ - محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008، ص: 19.

¹¹ - راجع، د. عامر بن محمد الحسيني، مقال منشور بصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، الأربعاء 15 يونيو 2011

مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

بحسب منظمة الأمم المتحدة فإن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تركز على جملة من المبادئ تشمل¹²:

- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الإيزو 14000.
- الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك؛
- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية؛
- تصميم أنشطة المنظمات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع؛
- القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية؛
- تنفيذ الإستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمنظمة معاً.

كما أن نجاح قيام الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير¹³ هي:

- الاحترام والمسؤولية، بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع).
- دعم المجتمع ومساندته.
- حماية البيئة، سواءً من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

- أهمية المسؤولية الاجتماعية:

أصبح من المتفق عليه¹⁴ أن تطبيق مبادئ وضوابط المسؤولية الاجتماعية له أهمية كبيرة ويعود بالنفع والفائدة على المنظمة والمجتمع والدولة:

أ- بالنسبة للمنظمة: إن قيام المنظمة بواجبها الأخلاقي في مجال المسؤولية نحو المجتمع¹⁵ يعتبر استثماراً جيداً من خلال كسب تعاطف المجتمع واحترامه والتعاون معه مما يؤثر إيجابياً على معدلات ربحيتها وملاءتها المالية، وهذا يؤدي إلى تحسين صورتها وترسيخ الانطباع الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛ إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن

¹² - Yran pesqueux, Yran Biefot, L'ethique des affaires ; Management par les valeur et responsabilité sociale, Edition d'organisation, Paris, P19.

¹³ - رقية عيران (العلاقات العامة، سوق فلسطين للأوراق المالية) - المسؤولية الاجتماعية للشركات، بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية

¹⁴ - بن مسعود نصرالدين و كنوش محمد- واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية. الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية 14-15 فبراير 2012 جامعة بشار - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة و مختلف الأطراف ذات المصلحة. كما أن المؤسسات تتأثر بنتائج أداء المسؤولية الاجتماعية في عدة جوانب منها :

1. توظيف الكوادر البشرية الذي يُعدُّ من أهم مصادر التنمية الاقتصادية والإنسان محورها.
2. توفير الموارد والإحتياجات من شركات أخرى تعمل بالمجتمعات المحلية مما قد يؤدي إلى حفز التنمية الاقتصادية و الإجتماعية.
3. قيام الشركات باستثمار أموالها في المجتمعات المحلية مما ينشط العمل الإقتصادي ويرفع مستوى الدخل.
4. الأعمال الخيرية والوقفية التي تعود بالنفع على المجتمع المحلي.

ب - بالنسبة للمجتمع:

إن تنفيذ المنظمة لبرامج المسؤولية المجتمعية يعمل على رفع مستوى التكافل والتضامن الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع خصوصا عند تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال, مما قد يسهم في تحسين التنمية السياسية انطلاقا من رفع مستوى الوعي الاجتماعي بين الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية , ورفع مستوى الشفافية في العمل.

ج - بالنسبة للدولة:

إن التنفيذ الناجح لمثل هذه البرامج من المؤكد سيؤدي الى تجسير الفجوة بين الخدمات والبنى الأساسية التي تقدمها الدولة في المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية, بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية , والمساهمة في التطور التقني والإقتصادي والاجتماعي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات الإقتصادية والاجتماعية .

جهود السودان لترسيخ مفاهيم المسؤولية المجتمعية:

أولى السودان اهتماما بالغا بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل بالتنسيق بين القطاعين العام والخاص منها ملتقى الخرطوم الإقليمي للمسؤولية الاجتماعية (اكتوبر 2010م) ثم تم تكوين اللجنة العليا للمسؤولية الاجتماعية في عام 2012م برئاسة وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، وهي لجنة قومية تضم 38 عضوا يمثلون القطاع العام والخاص والمختلط ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والهيئات المهنية وخبراء في مجال العمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية تعمل تحت مظلة وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، ومن أهداف اللجنة ترقية مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتأسيس وتطوير المفاهيم السودانية في المسؤولية الاجتماعية وتعميق مفاهيم الشفافية والمسألة والمحاسبة في الممارسات المؤسسية وتعميق مفاهيم وثقافة حماية البيئة وتعزيز التواصل الداخلي والخارجي في مجال المسؤولية الاجتماعية وزيادة الموارد

المخصصة للعمل الإجماعي واستدامة وحماية برامج المسؤولية الاجتماعية. و قامت هذه اللجنة بعقد المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية برعاية النائب الأول لرئيس الجمهورية , حيث عقد المؤتمر الأول في 2008 والثاني في 2011م . ومن ثم واصلت نشاطها بعقد المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية في فبراير 2014 تحت شعار (المسؤولية الاجتماعية إستدامة وابتكار) وبرعاية شركات ومؤسسات كبرى مثل الراعي الرئيس شركة زين للاتصالات ثم الرعاة الماسين ممثلين في مجموعة سوداتل للاتصالات وشركة النيل للبترول بجانب مصارف وشركات أخرى مثل مصرف المزارع التجاري وشركة ابتكار وبنك التنمية الصناعي وشركة السكر السودانية وشركة اس ام او ، مما يعكس إهتمام هذه الشركات بموضوع المسؤولية الاجتماعية وتوجهها من مربع الدعم والإعانة والعمل الخيري إلى تبنى المسؤولية الاجتماعية كجزء من خطتها . وكان من أبرز مخرجات هذا المؤتمر تبنى رئاسة الجمهورية إنشاء مجلس أعلى للمسؤولية الاجتماعية ليمثل العمود الفقري لها بالبلاد ، ويضم كافة الفعاليات المرتبطة بهذه القضية من جهات حكومية وشركات ومنظمات مجتمع مدنى حتى تتوحد الرؤى وتتكامل التوجهات بشكل يعود بالنفع على جميع الأطراف، كما تم اعتماد جائزة للمسؤولية المجتمعية تشجع الشركات للمضى قدما في هذا الإتجاه¹⁵. وقد أدى هذا لدفع العديد من المؤسسات المالية والتجارية لزيادة وتيرة العمل الإجماعي الذى تسيدته من قبل المصارف السودانية والبنك المركزى بما يتوفر اليها من إمكانيات مادية وكوادر بشرية مدربة حتى نالت عدد من المصارف والمؤسسات جوائز إقليمية فى هذا المجال منها بنك الإدخار السودانى وشركة سوداتيل وشركة سكر كنانة , كما نجد أن هناك بعض الوزارات إهتمت بهذا المجال ونذكر بالأخص جهود وزارة المعادن فى هذا الإطار بجانب هذه الجهات وغيرها من المؤسسات المالية والمصرفية والتجارية بالسودان.

نماذج من السودان

أ- تطبيقات المسؤولية الاجتماعية من خلال وزارة المعادن السودانية:

وزارة المعادن¹⁶ هي الجهة المختصة بتطبيق نظام الإستثمار التعديني بجمهورية السودان والإشراف على تنفيذه. ومن مهامها الرئيسية تشجيع وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية بغرض

¹⁵ -عصام بابكر كوكو , اضاء حول المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية , موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية - ابريل

www.csr.sa.net2014

¹⁶ - وزارة المعادن (السودان) - تقارير الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة -إدارة المسؤولية المجتمعية

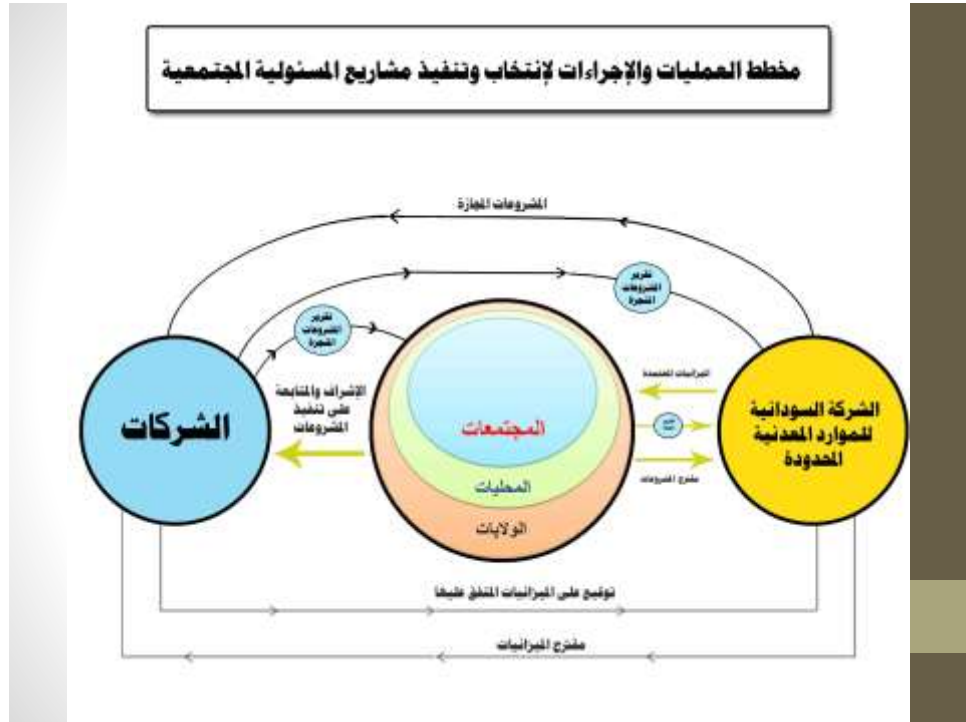
تطوير وتنمية قطاع التعدين بالسودان، وفي عام 2014م تم تأسيس الشركة السودانية للموارد المعدنية لتقوم بالإشراف والرقابة على عمليات التعدين في مختلف مراحلها (الرقابة الإدارية – الرقابة الفنية – الرقابة البيئية – الرقابة على المسؤولية المجتمعية – الرقابة المالية) حتى مرحلة البيع وذلك وفقا لما تكلفها به وزارة المعادن بما يحقق المحافظة على حقوق الدولة. عليه فقد عملت وزارة المعادن ممثلة في الشركة السودانية للموارد المعدنية وهي تستصحب مهامها الأساسية في الجوانب الفنية المرتبطة بالإنتاج والإهتمام بالبيئة والسلامة، عملت على تعزيز برامج وأنشطة المسؤولية المجتمعية عبر تكوين مجلس المسؤولية المجتمعية برئاسة وزير الدولة بوزارة المعادن، ليطلع بمهام وضع السياسات وإجازة خطط الولايات والإشراف على تنفيذها دون تدخل منه أو من أية جهة أخرى بالوزارة، في تحديد المشروعات. ومن ثم وضعت سياسات للمسؤولية المجتمعية التي تمثلت في الآتي:

- التزام الشركات بتضمين بند المسؤولية المجتمعية بالموازنات السنوية كإلتزام أخلاقي.
- أحقية مجالس المسؤولية المجتمعية بالولايات والمحليات في تحديد سلة المشروعات وتحديد الأولويات.
- الشركة السودانية للموارد المعدنية هي الجهة التي تعتمد الميزانيات المرصودة لمشروعات المسؤولية المجتمعية من قبل شركات التعدين والإشراف على متابعة كيفية صرفها بالتنسيق مع مجالس المسؤولية المجتمعية بالولايات.
- إطلاع الشركات بمسؤولية التنفيذ المباشر للمشروعات على أن تتولى الولايات والمحليات مسؤولية الإشراف على مراحل التخطيط والتنفيذ والإستلام.
- التركيز على توجيه الجهود في إطار المسؤولية المجتمعية نحو مشاريع التنمية المستدامة.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية والعمل على تعزيز قيمها ومفهومها
- مراجعة الهيكل المنوط به متابعة تنفيذ السياسات وتوفير الكادر المناسب.
- تكوين مجالس المسؤولية المجتمعية بكل الولايات وعدد من المحليات بمشاركة (الحكومة، الشركات، ممثلي المجتمعات المحلية) للإشراف على تحديد سلة المشروعات وإجازتها والمتابعة الفنية لانفاذها ورفع الخطط والتقارير للمجلس القومي بصورة دورية.
- وضع خطط وبرامج تراعى الواقع وتنطلق للتطوير المستمر مع إعداد التقارير التفصيلية والدورية لجهات الإختصاص.
- قياس مدى رضا المجتمعات المحلية وأثر المشروعات المنفذة عليها.
- توثيق التجربة والإستفادة من التجارب الوطنية والعالمية المماثلة.
- مراعاة تعزيز مبدأ العدالة والتوازن في تخصيص الموارد وإعتماد المشروعات.

- إعداد وتأهيل الكادر البشري العامل بمجال المسؤولية المجتمعية بقطاع التعدين.
- تعزيز مبدأ الشراكة المجتمعية من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني.

وقد أثمرت هذه الجهود حيث تم فى الأعوام الأخيرة :

- إعتداد مجالس التعدين بالولايات كمجالس للمسؤولية المجتمعية بقطاع التعدين.
- التأكيد على سياسة وزارة المعادن فى إطار المسؤولية المجتمعية .
- تقدم فى إحكام التنسيق بين المركز، الولايات، المحليات وشركات التعدين فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات.
- توظيف المبالغ المحددة لمشروعات المسؤولية المجتمعية فى أطرها الصحيحة.
- توثيق المشروعات التى نفذت بواسطة الشركات بالولايات وذلك وفقا للمخطط أدناه .



المصدر: وزارة المعادن, الشركة السودانية للموارد المعدنية، إدارة المسؤولية المجتمعية

و قد أوضحت تقارير الشركة أن هناك تحسنا ملحوظا في الأداء كما تشير البيانات أدناه

مقارنة لمساهمات الشركات للعوام (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨م)

٢٠١٨م		٢٠١٧م		٢٠١٦م	
تكلفة المشروعات	عدد المشروعات	تكلفة المشروعات	عدد المشروعات	تكلفة المشروعات	عدد المشروعات
٢٥٩,٥١٧,١٩٨	٣٧٧	83,207,958	258	46,888,597	149
عدد الشركات ١٠٥		عدد الشركات ٧٨		المبالغ بالجنيه السوداني	

- بلغ عدد المشروعات في النصف الاول من العام ٢٠١٨م عدد (٣٧٧) مشروعا تم التوثيق لعدد كبير منها مقارنة بعدد مشروعات العام ٢٠١٧م حيث بلغت ٢٥٨ مشروعا.
- ظهور أثر إيجابي محسوس لشركات التعدين على المجتمعات المحلية بولايات السودان المختلفة منذ تنفيذ السياسة عبر المشروعات الداعمة للتنمية المستدامة.
- المصدر: وزارة المعادن، الشركة السودانية للموارد المعدنية، إدارة المسؤولية المجتمعية



ب- تطبيقات المسؤولية الإجتماعية في شركة السودان للإتصالات (سوداتل)

مارست شركة سوداتل العمل في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال دعم المجتمع وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة بمهنية عالية و وفقا لخطط مدروسة وواضحة ، منذ العام 1998م عبر مشروعات التنمية المستدامة من خلال المساهمة المجتمعية ، كما تم تنفيذ برامج داخلية وجهت لذوى المصلحة (وإن لم تكن تحت مسمى المسؤولية الإجتماعية ولكنها تحمل قيمها ومضامينها) حيث أستهلكت العمل ببرنامج " التزامنا"الذى أعلنت فيه كل إدارة بالشركة عن رسالتها الخاصة في إطار الرؤية الكلية لسوداتل ، بجانب أنشاء قسم ثقافة الشركة الذي بشر بمفاهيم المسؤولية المجتمعية من شفافية وإفصاح وجودة وتعاون وغيرها من القيم الجوهرية التي تمثل الثقافة الحاكمة للمؤسسة ، والتي اهتمت بالعاملين وأسرهم وأنشأت لهم صناديق خاصة لرفع مستوى دخولهم ، وشجعت على بث ثقافة الإذخار والعمل الطوعي وسط العاملين عبر تكوين روبط الأسر الممتدة، التي نفذ من خلالها مشروعات لمصلحة المجتمع وانتشرت الخدمات في مناطق لا تغطي عائداتها تكلفة التشغيل ولكنه الوفاء للمجتمع ، بجانب تشجيعها للعمل النقابي وتكوين منظمات المجتمع المدني التي قامت بعمل نوعي كبير تجاه العاملين وأسرهم والمجتمع بشكل عام ، ويمكن أن نعد بعض من الملامح الدالة على هذا التوجه في إنشظة وأفعال سوداتل وسلوكها الأخلاقي المسؤول على النحو الأتي:

المساهمة المجتمعية :

قررت الجمعية العمومية للمساهمين تخصيص مبلغ 2 مليون دولار سنويا لدعم مشروعات في مجال الصحة والمياه والتعليم وكفالة الايتام ونشر ثقافة المعلوماتية والتنمية بشكل عام ، في تطابق تام مع أهداف الألفية الثالثة التي تبنتها الأمم المتحدة وهي من المرتكزات الأساسية لبرامج

ومشروعات المسؤولية الاجتماعية على المستوى العالمي ، ثم تم رفع المبلغ المخصص إلى 4 مليون دولار سنويا منذ العام 2007م، وتم إنشاء قسم للمسؤولية المجتمعية بعد أن كان المخصص يدار عن طريق لجان متخصصة وفقا للمشروعات المطروحة ، وقد تبنت سوداتل في هذا الامر فلسفة واضحة فوضعت منهاجاً محكماً في اختيار المشروعات بشكل يراعي العدالة في التوزيع والاستفادة الحقيقية لأكبر قطاع من المواطنين، مما ساهم في انتشار مشاريع الدعم الاجتماعي في كل ولايات السودان، كما قامت سوداتل بالإشراف المباشر على المشروعات وتم تنفيذها من خلال منظمات المجتمع المدني المتخصصة في المجالات التي يغطيها برنامج الدعم الاجتماعي¹⁷ والشراكات المجتمعية في عدة مجالات منها:

مجال رعاية الأيتام :

تم تأهيل منظمات وطنية يتم من خلالها تنفيذ المشروعات والأشرف على البرامج الخاصة بكفالة الأيتام، حيث تكفل سوداتل 1500 يتيماً تقدم لهم كفالة شهرية بجانب توفير الاحتياجات المدرسية المختلفة عند بداية العام الدراسي، ويتم تقديم هذه الكفالة عن طريق 26 منظمة وطنية تعمل في المجال و تقوم بإجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لاختيار الأيتام ويقع عليها عبء الإشراف والمتابعة، حيث تقوم سوداتل بالتمويل ومن ثم تستلم تقارير دورية تمكنها من الوقوف على ما تم ويشمل ذلك إستثمارات تحوى على معلومات كاملة عن اليتيم تمكنها من المراجعة متى ما أرادت ذلك.

مجال قطاع المياه :

وفي جانب قطاع المياه أهلت أربعة منظمات وطنية لتقدم الإستشارة والدراسات الفنية، كما تقوم بتخطيط المشروعات وتنفيذها، وبعد إكمال المشروعات يتم تسلمها بواسطة سوداتل ، التي نفذت عبر هذه الآلية أكثر من 500 مشروعاً خلال الخمسة عشر عاماً الماضية غطت ولايات السودان المختلفة، ساهمت في استقرار السكان و في توفير المياه الصالحة للشرب وإدخال الوقت والجهد حيث كانت المياه تجلب من مناطق بعيدة ، كما وفرت المياه للثروة الحيوانية في بعض المناطق ، وقد انعكس أثر ذلك في زيادة دخول الأفراد بالمناطق الريفية ، هذا بجانب مساهمتها في تغيير نمط الغذاء بإدخال زراعة الخضروات والفواكه والحفاظ على البيئة من خلال تغيير نمط السكن الذي كان يعتمد على الأشجار إلى المواد الثابتة مما قلل خطر إزالة الغطاء النباتي والقطع الجائر للأشجار في مناطق تمدد فيها الزحف الصحراوي.

مكافحة الفقر :

وفي مجال مكافحة الفقر قدمت سوداتل مبادرة رائدة بالمساهمة في تمويل مشروعات الأسر المنتجة ، ضمت سوداتل وبنك الادخار وثمانية من المنظمات الوطنية العاملة في مجال التنمية وشرائح المجتمع الضعيفة ، حيث قامت سوداتل بإيداع وديعة إستثمارية بمبلغ 400.000 دولار في العام 2002م ، قام البنك بموجبها بتمويل مشروعات أسر منتجة لعدد 2800 أسرة فقيرة.

17 - عصام بابكر كوكو- مقال - الشراكات المجتمعية أساس نجاح مشروعات المسؤولية الاجتماعية سوداتل نموذجاً - صفحة عوالم المسؤولية المجتمعية - 6 فبراير 2013م.

وهكذا بنت سوداتل شراكاتها في مجال المسؤولية الاجتماعية بشكل غطى كل الاصعدة التي تعمل فيها ، كما ظلت سوداتل منذ سنوات تعقد ملتقا سنويا لهذه المنظمات التي تعمل معها ، ويتم في الملتقى تقييم العمل الذي أنجز خلال العام وتوقع العقود لمشروعات العام الجديد كما تحرص سوداتل أن تكرم كل شركائها الذين ظلوا يحملون معها هم مسؤولية خدمة المجتمع ودفع عجلة التنمية المستدامة في البلاد ، كما تحرص سوداتل على دعوة مختلف الجهات الشعبية والرسمية ومنظمات المجتمع المدني لحضور هذا الملتقى للمشاركة في التقييم والإستفادة من التجربة باعتبار ان المسؤولية تقوم على الشراكة والتعاون والتنافس في صنائع المعروف , ولهذا أحدثت الشركة تطورا ملحوظا في المسؤولية المجتمعية عند إعادة هيكلة الشركة عام 2011م حيث تم تغيير مسمى قسم الدعم الإجتماعى إلى قسم المسؤولية المجتمعية ، وهو تطور من حيث الفهم وتبنى المعايير الدولية في هذا الاتجاه، وقد تم تكوين وحدة ضبط معايير المسؤولية المجتمعية بجانب قسم المشروعات وجاء فى فلسفة الوحدة الآتي (من خلال اطلاقنا علي المعايير العالمية وأداء الشركات في المحيط الإقليمي والمحلي وجدنا أن سوداتل متقدمة في مجال المسؤولية الاجتماعية ، ولكن فهم العمل الخيري مع المجتمع كجانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية كان طاغيا علي المحاور الأخرى، فهناك عمل طيب بذل فيه مجهودا مقدرًا مع أصحاب المصالح المختلفة الا انه لم يرصد لصالح برامج المسؤولية الاجتماعية، فإذا تم تعميق المفهوم وترتيب الأشياء وفق رؤية كلية خلاقة يمكن أن ننافس أعرق الشركات في هذا المجال)18.

أهداف وحدة ضبط معايير المسؤولية المجتمعية :

تبنى القسم من خلال التصور الجديد للوحدة في توجهه نحو إدخال المسؤولية المجتمعية كتوجه إستراتيجى في سوداتل أهداف واضحة بشأن ضبط معايير المسؤولية الاجتماعية بسوداتل وفقا للموجهات العالمية والإقليمية في هذا الاتجاه , ومواكبة ومتابعة التطورات المحلية والإقليمية في مجال المسؤولية الاجتماعية , مع إثراء تجربة سوداتل في مجال المسؤولية الاجتماعية وتسويقها محليا وإقليميا وعالميا .

وقد عمد القسم إلى مجموعة من الوسائل والآليات لتنفيذ التصور الجديد للمسؤولية المجتمعية وفق التوجه العالمي شملت:

- إنزال معايير المسؤولية الاجتماعية للإدارات والوحدات والأقسام لتكون من ضمن الموجهات الأساسية للخطط الإستراتيجية والسنوية والبرامج والمناشط اليومية .
- عقد ورش العمل والاجتماعات لبحث الطرق المناسبة والفاعلة لتنزيل مواصفة نظام المسؤولية الاجتماعية علي أرض الواقع .
- إعداد دليل ونشرات دورية لنشر كل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في كافة الوسائل المتاحة.
- إعداد الدراسات والبحوث المختلفة في مجال دراسة الأثر واستكشاف المشروعات والتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال.
- رعاية مؤتمرات محلية وإقليمية في مجال المسؤولية الاجتماعية , مع توسيع نطاق ملتقى المسؤولية الاجتماعية السنوي لسوداتل بدعوة منظمات وإتحادات إقليمية وعالمية ذات صلة , ومن ثم تبادل الخبرات معا .
- تشجيع المبادرات الخلاقة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني بسوداتل لصالح العاملين وأسرههم والمجتمع بشكل عام .
- قياس اثر وفعاليات برامج المسؤولية الاجتماعية في الإطار الداخلي والخارجي.

- قيادة التنسيق بين أجسام المجموعة المختلفة لجعل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن المكونات الأساسية لثقافة العاملين بسوداتل وكل أصحاب المصلحة.

وعلى أرض الواقع يمثل العام 2011م نطة تحول إيجابية ومهمة في مجال المسؤولية المجتمعية في سوداتل وهو الذي تم فيه الانتقال من الدعم الاجتماعي إلى المسؤولية المجتمعية من حيث مسمى القسم وتوجهه العام، كما أن التقرير السنوي قد صمم وفقا لنظرية أصحاب المصلحة وهي تمثل نقلة نوعية في مفهوم المسؤولية المجتمعية، فقد كانت التقارير السابقة تركز على المشروعات المجتمعية او مشروعات التنمية المستدامة إلا أن التقارير منذ العام 2011 م حوت الجهد الموجه نحو مختلف أصحاب المصلحة. حيث بدأ العمل في كل محاور المسؤولية المجتمعية بمهنية ومنهجية واضحة ، حيث شملت مشروعات محور المجتمع التي تمت فيها عدة مبادرات تجاه المجتمع من خلال خدمات الاتصالات التي تقدمها ومساهماتها المجتمعية (خدمات الاتصالات هي مشروع متكامل للمسؤولية الاجتماعية، لأنها تساهم في تطوير القطاعات الأخرى وتحقيق التنمية الشاملة، وقد بنت سوداتل شبكات إتصال ضخمة ربطتها مع دول الجوار مصر والسعودية وإثيوبيا وغيرها من البلدان ، وشاركت في مشروعات اتصال كبري بالقارة مثل الكيبل البحري القاري لشرق افريقيا (EASSY) وكيبل (ACE) بغرب افريقيا، وكيبل SAS1 و SAS 2 التي تربط السودان بالسعودية عبر البحر الأحمر، وهي مشروعات تصب في صالح التنمية المستدامة وتجسير الفجوة الرقمية لتلحق افريقيا بمجتمع المعرفة)، وفي مؤشر أداء مشروعات من العام 2011م تبين ان سوداتل خصصت للعام أربعة ملايين دولار حيث تم عبرها تنفيذ عددا مقدرًا من المشروعات ورغم ان المبلغ إنخفض إلى مليونين في السنوات التي تلتها إلا أنها أسهمت بفاعلية في مجالات الصحة و ترقية البيئة الصحية بجانب قطاع المياه الذي يمثل حاجة أساسية للسكان خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من العطش وشح المياه (حيث تم تنفيذ أكثر من 90 مشروعًا تمثلت في إنشاء محطات المياه ودعم الشبكات وبناء تركيب الصهاريج والطلبات ، ساهمت هذه المشروعات في استقرار تلك المناطق، وتعلق الناس حولها في الريف مما سهل إيصال الخدمات الأخرى، لتنتقل من خلالها مسيرة التنمية الشاملة ، والتي شملت دعم مشروعات التعليم الذي نفذت من خلاله مشروعات نوعية تلمست الحاجة الحقيقية للمجتمع في هذا الجانب مع كفاءة الطلاب الأيتام ، كما تم تنفيذ مشروعات تخص محاور **المساهمين والعاملين وأسرهم والمشاركين الذين قدمت لهم خدمات متكاملة في مجال نقل الصوت والصورة والبيانات علي احدث التقنيات المتوفرة عالميا، بجودة عالية وأسعار مناسبة .**

وقد توصلت الدراسات التي أعدت بواسطة الشركة ودراسات بحثية الى أن نشاط الشركة في المسؤولية المجتمعية إنعكس إيجابا على أدائها وعلى صورتها الذهنية لدى الجمهور ، وقد أشارت دراسة عصام كوكو²⁰ إلى عدد من الفوائد التي جنتها الشركة والتي منها:

1. ساهمت برامج المسؤولية المجتمعية في بناء صورة ذهنية إيجابية عن سوداتل.
2. عزز برنامج المسؤولية المجتمعية وضع سوداتل التنافسي وساهم في جذب والمحافظه على المشتركين .
3. ساهم الاستثمار في مجال المسؤولية المجتمعية في تعزيز مكانة سوداتل لدى منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية .

¹⁹- إعداد قسم المسؤولية المجتمعية بسوداتل ,تواصل بلا حدود , مرجع سابق ص (13)
²⁰ - عصام بابكر كوكو = مرجع سبق ذكره.

4. عكس برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية دعم الجهود التسويقية لسوداتل وجذب أفضل العناصر للعمل بها .

5. برنامج المسؤولية المجتمعية من الأدوات الفاعلة للعلاقات العامة في سوداتل في برامج تحسين الصورة الذهنية للشركة وهي تمثل جزءاً مقدرًا من مكونات الخطاب الإعلامي لسوداتل .

6. ساهم برنامج المسؤولية المجتمعية لدى سوداتل في بناء الثقة والولاء لدى المشتركين

خاتمة:

هدفنا من خلال هذه الورقة إلى تسليط الضوء على موضوع الشراكة والمسؤولية المجتمعية من خلال التعريف بمفهوم المسؤولية المجتمعية وتطورها التاريخي حيث تم إستعراض العديد من التعريفات السائدة عنها , مع بيان الخصائص المشتركة بينها كما تعرضنا لتوضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الأساسية التي إن تم تطبيقها ستعود بالنفع على المؤسسة والمجتمع والدولة . وقد بينا في الورقة جهود السودان لترسيخ مفاهيم المسؤولية المجتمعية وأستعرضنا تجربة شركة سودان بجانب تجربة وزارة حكومية بغرض التأكيد على إهتمام مؤسسات القطاع السوداني بهذا الشأن و وعيها بالدور الهام له في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

و من المعلوم أن كافة بلدان العالم أصبحت تشجع وتدعم وتتبنى كل مايسهم وفي تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية . إلا أننا نود نغتم هذه السانحة لندعو كل دولنا العربية بأن ترفع من مستوى دعمها لتفرض إنتهاج مبادئ المسؤولية في كل المؤسسات الحكومية لتكون قدوة حسنة للشركات والمؤسسات في القطاع الخاص مع تخصيص جوائز للتميز في مجالات الشراكة والمسؤولية المجتمعية تتنافس عليها المؤسسات في القطاعين العام والخاص , مع تبادل الدول والمؤسسات لتجاربها في هذا المجال خصوصا الدول التي أدخلت تدريس مواد المسؤولية المجتمعية في مناهجها التعليمية لرفع مستوى الوعي بين مواطنيها مع السعي لإصدار مرشد أو دليل يساعد في وضع معايير المسؤولية الاجتماعية لتصبح ثقافة مؤسسية و يقدم لكل مؤسسة لتنسيق الجهود لتصب في إطار الخطة القومية لتنمية الاجتماعية والإقتصادية. إذ من الضروري أن تخطط المؤسسات المالية لأداء مسؤولياتها الاجتماعية لدمجها في الإطار التنموي للدولة ضمن خطط سنوية تحت مظلة التنمية الإقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (النمو الإقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة) والتركيز على المشروعات الدائمة والمستمرة والشاملة وولوج أبواب الوقف وصنع المعروف التي تحت عليها الشريعة الإسلامية , مع العمل مع الدولة لخلق مشاريع الشراكة المجتمعية لتحقيق التعاون المتوازن بين الدولة ومؤسسات الأعمال والمجتمع والسعي لتمويلها .

المراجع

- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، ط 1، دار الوراق، الأردن، 2005.
- محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008.
- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاريع القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، 23-25 مارس 2009.
- طاهر محسن ، منصور الغالبي ، صالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، الأردن، 2006.
- فيليب كوتلر. نانسي لى- المسؤولية الاجتماعية للشركات- ترجمة علاء احمد إصلاح – الدار الدولية للإستثمارات الثقافية القاهرة مصر – الطبعة الاولى 2011م.
- د . طاهر محمد منصور الغالبي – د. صالح مهدي محسن العامري .المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات: دراسة عينة من المصارف الأردنية التجارية .
- الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم – دراسةدراسة استكشافية من: تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية – المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة – جامعة لاند – السويد –فبراير 2007م

- أ.صالح سليم الحموري - البرنامج التدريبي المتقدم في تأهيل متخصصين في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات - ترجمان للإستشارات الإعلامية -دبي 2011م
- اصدارة جسر التنمية - المعهد العربي للتخطيط بالكويت - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية -العدد تسعون -فبراير/ شباط 2010م
- مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض_ اصدارة تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركا- سلسلة تطوير المسؤولية الإقتصادية للشركات 1431هـ -2010م - إعداد مركز مراس للإستشارات الإدارية.
- عصام بابكر كوكو , اضواء حول المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية , موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الإقتصادية - ابريل 2014 www.csrsa.net
- عصام بابكر كوكو- مقال - الشراكات المجتمعية أساس نجاح مشروعات المسؤولية الإقتصادية سوداثل نموذجا -صفحة عوالم المسؤولية المجتمعية - 6 فبراير 2013م.
- تقارير المسؤولية المجتمعية لمجموعة سوداثل 1998-2017م.
- وزارة المعادن (السودان) - تقارير الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة - ادارة المسؤولية المجتمعية

- Lemercier, la Responsabilité sociale des entreprises, Association membre de l'union sociale pour l'habitat, 2006.
- www.wbcasd.org
- Yran pesqueux, Yran Biefot, L'ethique des affaires ; Management par les valeur et responsabilité sociale, Edition d'organisation, Paris, P19.

أ - بالنسبة "الميلتون فريدمان" (Milton Friedman) و اقتصاديو مدرسة شيكاغو، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لا تمارس إلا من خلال تلك القرارات الموجهة لتحسين المردودية و الربحية لفائدة المساهمين (وفقا للنظرية النيوكلاسيكية)، و أهم مبدأ تقوم عليه هذه النظرية : تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الإقتصادي المناسب للمؤسسات لأنه يعادل أو يكافئ تعظيم الثروة الاجتماعية الجاري خلقها بواسطة المؤسسة. فالاعتقاد بأن تعظيم قيمة الأسهم هو الذي يخدم الصالح الاجتماعي العريض لأنه يعادل تعظيم القيمة الكلية للمنشأة بواسطة المؤسسة مشتق من نظرية المنشأة التي يتبناها منظروا التمويل و الباحثون القانونيون في الثمانينات و تفهم فيها الشركة بأنها سلسلة مترابطة من العقود، حيث يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن علاقات كل الأطراف المشاركة باستثناء علاقات المساهمين تحكمها عقود تحدد ما يجب أن يفعله كل طرف و ما ينبغي أن يحصل عليه في المقابل و دور المساهمين هو أن يكونوا "المطالب المتبقي" و إذا كانت مطالبات كل المشاركين الآخرين محمية تماما بواسطة العقد وفقا لمنطلق هذه النظرية فان تعظيم ما ينبغي للمساهمين يعادل تعظيم حجم الكعكة كلها , وذلك مقابل نموذج أصحاب المصالح , فصاحب المصلحة هو كل طرف داخلي أو خارجي عن المؤسسة و مسؤول عن الإدارة الجيدة لهذه المؤسسة. ونظرية أصحاب المصالح تعتبر المؤسسة نتاج لعلاقات مختلفة بين مجموعة من أصحاب المصالح ليسوا فقط المساهمين، و إنما كل المهتمين بنشاطات و قرارات المؤسسة، و يمكن التمييز بين النوع الأول من أصحاب المصالح و الذين لهم علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي و لهم عقد ظاهر مع الشركة: المساهمون، المصارف، العاملون، الزبائن، الموردون. و النوع الثاني من أصحاب المصالح (أصحاب المصلحة من الدرجة الثانية) أي الثانويون هم الذين لهم

علاقة سواء طوعية أو لا مع المنشأة في إطار غير تعاقدى مثل الشركات غير المؤسسات و حماية البيئة (انظر د/ وهيبه المقدم).

ii - المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، تعرف أيضا بمسؤولية الشركات، ومواطنة الشركات، العمل المسؤول، العمل المسؤول المستمر (SRB) ، أو أداء المؤسسات الاجتماعية.